IPPF

المبادئ النسوية في السياقات الإنسانية

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة IPPF : منظمة إنسانية نسوية

في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، يظل التزامنا بالمبادئ النسوية في العمل الإنساني ثابتًا لا يتزعزع. نحن نُدرك أن أوجه اللامساواة الهيكلية تُسهم في استدامة مواطن الضعف وتفاقمها خلال الأزمات، مما يؤدي إلى تأثير غير متكافئ على المجتمعات المهمشة والمستبعدة وغير الممثلة تمثيلًا كافيًا.

وعلى الصعيد العالمي، نشهد تراجعًا ملحوظًا في حقوق النساء وحقوق الجندر، وهو أمر يتجلى بوضوح في كل من أفغانستان وأوغندا والولايات المتحدة[1]. كما تشهد القوانين الإنسانية الدولية الخاصة بحماية اللاجئين انتهاكات متزايدة ويُستخدم العنف الجنسي كتكتيك حربي وأداة سياسية لتجريد الأفراد من إنسانيتهم[2]، وزعزعة استقرارهم، وتهجيرهم قسرًا في مختلف أنحاء العالم. وخلال السنوات الأخيرة، لوحظ تصاعد خطير في استخدام العنف الجنسي كسلاح في النزاعات.

من خلال تركيزها على حقوق الإنسان ومواجهة أوجه اللامساواة القائمة، يسعى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات، والرجال والفتيان، وأفراد مجتمع الميم-عين LGBTQ (المثليات، والمثليون، ومزدوجو الميل الجنسي، والعابرون والعابرات جنسيًا، والكويريون، والأشخاص المتنوعون جنسيًا وجندريًا) في سياقات الطوارئ.

ونحن نعتمد نهجًا شموليًا، يقوم على الاعتراف بأن العمل الإنساني لا يقتصر على الاستجابة الفورية للأزمات، بل يبدأ قبل وقوع الأزمة، ويستمر من خلال الربط بين الجهود الإنسانية والتنموية، وقد يُعاد تفعيله خلال مراحل تنفيذ برامج التنمية.

كما نرفض التفكير المجزأ الذي يفصل بين التدخلات الإنسانية والتنموية، وبدلًا من ذلك، نُركز على بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

يُخصص الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) موارد كبيرة للعمل الإنساني، إدراكًا منه للطبيعة المنقذة للحياة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (SRHR) في حالات الطوارئ. كما ندافع بنشاط عن إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية كأولوية قصوى في الاتفاقات السياسية والسياسات العامة، ونتعاون عن كثب مع جمعياتنا الأعضاء ومع منظمات نسوية، ومنظمات تدافع عن حقوق الجندر، ومنظمات تقودها نساء.

ويُدرك الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة الحاجة إلى معالجة التقاطعية، وما تتضمنه من تجارب الأفراد المتأثرة بعوامل الجندر، والعرق، والانتماء الطبقي، والميولات الجنسية، والإعاقة، وغيرها، وضمان أن تكون الاستجابات الإنسانية شاملة ومتجاوبة مع مجموعة متنوعة من الاحتياجات.

معًا، يمكننا أن نبني عالمًا أكثر عدلاً وإنصافًا – عالمًا تظل فيه الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في صدارة الأولويات، حتى في أشد الظروف تحديًا.

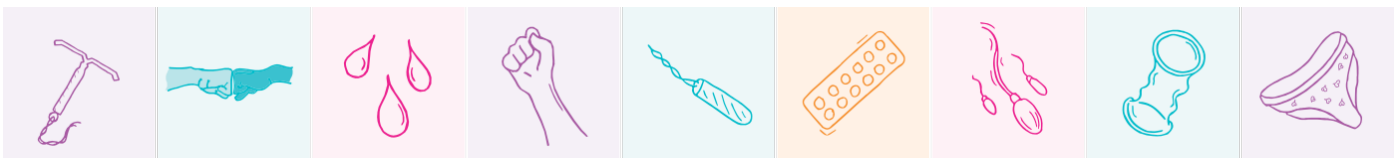

مبادئنا الرئيسية

تحدي الوضع القائم

تغيير الديناميات السائدة داخل المنظمات الإنسانية أمر أساسي لتعزيز المساواة، والشمول، والفعالية في جهود تقديم المساعدة.

ويُعد اتخاذ إجراءات تحولية على مستوى الجندر أمرًا محوريًا فهذا النهج لا يقتصر على زيادة تمثيل النساء في مواقع القيادة، بل يشمل إعادة هيكلة جذرية للمعايير والسياسات والممارسات التنظيمية، لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة الجندرية، بما في ذلك التصدي للتمييز والتحرش القائمَين على الجندر، وتعزيز ثقافة الشمول والاحترام.

إن إعطاء الأولوية لأصوات وتجارب النساء وأفراد مجتمع الميم عين في عمليات اتخاذ القرار من شأنه أن يُسهم في الوصول إلى حلول أكثر شمولًا واستدامة للأزمات الإنسانية المعقدة. كما ينبغي لقطاع العمل الإنساني أن يعارض بنشاط جميع القوى القمعية، وأن يلتزم بالمبادئ الأخلاقية، ويواجه المعايير الضارة السائدة. إن هذا النهج من شأنه أن يُعزز من الابتكار، وسرعة الاستجابة، والشمول، ويقود إلى مزيد من المرونة والملاءمة والمساءلة أمام الشركاء والمجتمعات.

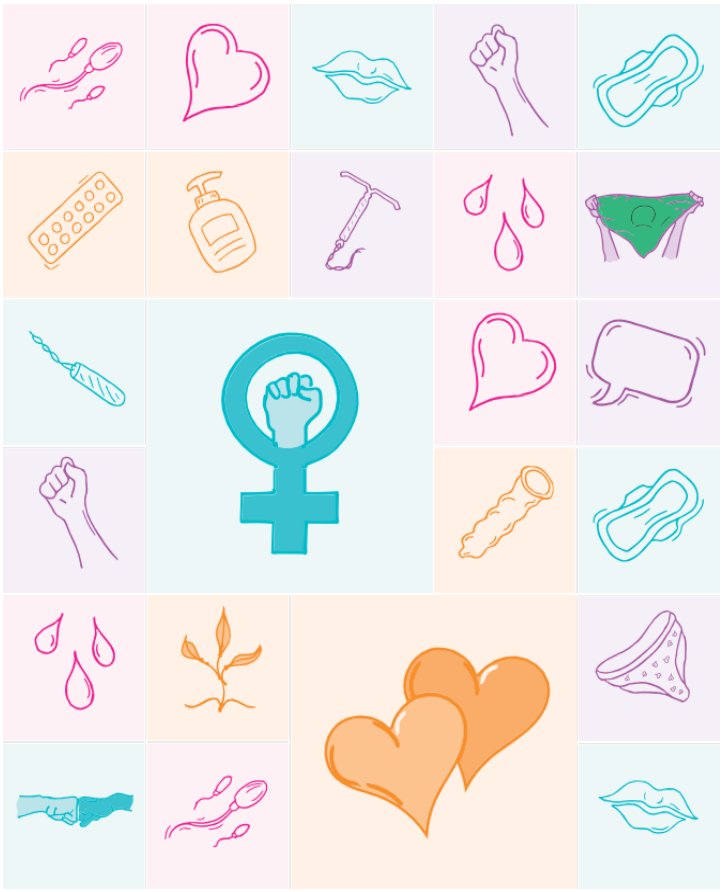

مواجهة النظام الأبوي والإرث الاستعماري، وضمان استجابات إنسانية متكيفة مع السياقات

يشمل إعادة ناهضة النظام الأبوي، وفهم الإرث الاستعماري، وتصميم استجابات مخصصة تُعد عناصر أساسية لعمل إنساني فعّال وأخلاقي. إن التصدي لأوجه اللامساواة والمعايير الاجتماعية التمييزية يتطلّب استجابات مُصمّمة خصيصًا للسياقات المختلفة، بما يضمن مراعاة التقاطعية، وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة، واتخاذ إجراءات مناهِضة للعنصرية، واحترام المعتقدات والممارسات المتنوعة، مع الالتزام بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والعدالة كمبادئ أساسية.

مناهضة أوجه اللامساواة الهيكلية

تُعدّ النساء والفتيات، وأفراد مجتمع الميم عين، والفئات السكانية المهمشة من بين الأكثر تأثرًا بحالات الطوارئ وبأعمال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

ومن الضروري إعطاء الأولوية للاحتياجات العاجلة والاستجابات الفورية ضمن إطار يراعي الحماية، ويضمن بيئة خالية من التمييز ورُهاب الأجانب، مع دمج نهج تحويلي قائم على الجندر، وتشجيع استجابات تقودها المجتمعات المحلية، لتحقيق أثر فعّال ومستدام.

تحويل موازين القوة والتعبير بصريح الصوت

تُعدّ أصوات النساء، وكذلك أفراد مجتمع الميم عين والفئات المهمشة، ضرورية في جهود المناصرة والاستجابة الإنسانية. فهذه الفئات، التي تكون أول من يتأثر بالكوارث والنزاعات، هي أيضًا من أكثر الفئات التزامًا بإيجاد الحلول، وهي محرك حقيقي للتغيير.

إن تمكينها من اتخاذ القرار والاعتراف بدورها القيادي يُعدّ أمرًا حاسمًا لإحداث تغيير جذري ومستدام، وذلك ضمن إطار يقوم على مبدأ "عدم الإضرار". كما ينبغي اعتبار الرجال والفتيان حلفاء فاعلين في دعم القيم النسوية والدفاع عنها.

التمكين المحلي والمساواة الجندرية

إن إشراك وتمكين الجمعيات الأعضاء (MAs) ومنظمات المجتمع المدني الوطنية (CSOs) التي تمثل النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم-عين (LGBTQ) والفئات المهمشة يُعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان استجابة سريعة وفعّالة.

ومن الضروري ضمان مشاركتهم الفاعلة في مواقع القيادة وآليات التنسيق. كما ينبغي أن تأخذ جهود التأهّب في الاعتبار احتياجاتهم وقدراتهم الخاصة خلال فترات الاستقرار.

كما يُعدّ تطوير المرونة والقدرة على التكيّف لتقديم استجابات سريعة قائمة على الاحتياجات أثناء الأزمات أمرًا أساسيًا، لأنه يفسح المجال لسماع أصواتهم والاستفادة من خبراتهم في توجيه الاستجابات بشكل أكثر فعالية وإنصافًا.

النهج القائم على حقوق الإنسان

تمكين النساء والفتيات، والفئات السكانية المهمشة باعتبارهنّ أصحاب حقوق، ومساءلة الجهات المسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان أثناء الأزمات، يُعدّ أولوية أساسية.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة الجندرية وأشكال العنف المرتبطة بها، وتعزيز الإعمال الكامل لطيف الحقوق الإنسانية كافة للنساء والفتيات، وأفراد مجتمع الميم عين، وغيرهم من الفئات المهمشة، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب الحقوق الصحية والجنسية والإنجابية.

الصحة الجنسية والإنجابية في الأزمات: إنقاذ الأرواح واستعادة الكرامة

يعد تسليط الضوء على الحاجة الماسة إلى الصحة الجنسية والإنجابية ووضعها في صميم نهجنا في الاستجابات الإنسانية للنساء والفتيات والسكان المهمشين. فالدعوة لأهمية الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الجنسية والإنجابية وضمان إتاحة الوصول إلى مجموعة كاملة من الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، عبر دورة إدارة الكوارث هو دور رئيسي للجمعيات الأعضاء للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وشركائه.

معا، نخلق عالما أكثر عدلا وإنصافا

نهجنا

الإدماج في صنع القرار

الدعوة إلى إشراك الجمعيات الأعضاء(MAs) ، ومنظمات المجتمع المدني(CSOs) ، والمنظمات المجتمعية (CBOs) التي تدعم النساء والفئات المهمشة في عمليات صنع القرار الإنساني على جميع المستويات تُعد خطوة أساسية نحو استجابات أكثر عدالة وفعالية.

ينبغي تعزيز تمثيل الجمعيات الأعضاء في هياكل التنسيق الوطنية والمحافل الدولية، إلى جانب توفير دعم موجه وموارد مخصصة للمنظمات النسائية المحلية ومجموعات مجتمع الميم عين، لتمكينها من القيادة والمشاركة الفاعلة في جهود الاستجابة الإنسانية.

العمل التحويلي القائم على الجندر

يجب دمج النهج التحويلي القائم على الجندر في البرامج الإنسانية من خلال إجراء تحليلات جندرية لفهم الاحتياجات المحددة، ونقاط الضعف، والقدرات الخاصة بالنساء، وأفراد مجتمع الميم عين، وغيرهم من الفئات المهمشة في المجتمعات المتأثرة بالأزمات.

وينبغي تطوير وتنفيذ تدخلات تتحدى الأدوار الجندرية التقليدية وهياكل القوة السائدة، مع دعم إنشاء لجان تمثيلية تضم نساء، وأفرادًا من مجتمع الميم عين، وفئات مهمشة أخرى، لتقديم الرؤى والتغذية الراجعة بشأن الأولويات الإنسانية، والاستراتيجيات، والتدخلات المقترحة.

الشراكة والدعم

ينبغي تشجيع الشراكات بين الجمعيات الأعضاء (MAs) ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية المحلية (CSOs)و (CBOsكجزء من فرق الاستجابة الوطنية.
كما يجب توفير التمويل والدعم التشغيلي لهذه الشراكات ضمن ميزانيات الاستجابة الإنسانية، إلى جانب تنفيذ مبادرات لبناء القدرات تستهدف المنظمات النسائية المحلية، من المستوى القاعدي إلى المستوى الوطني، بهدف تعزيز جاهزيتها وقدرتها على الاستجابة بفعالية في حالات الطوارئ.

المشاركة الفاعلة

ضمان مشاركة النساء على اختلافهن والتشاور معهن في تصميم وتنفيذ ورصد/تقييم البرامج الإنسانية.

التركيز بشكل خاص على تمكين مشاركة النساء ذوات الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجي الجنس والمتحولين جنسياً ومجموعات السكان الأصليين والشابات.

الاعتراف بالآثار المتباينة للنزاع والنزوح على النساء والفتيات والفئات المهمشة المتضررة من النزاع ومعالجتها.

المساءلة المجتمعية

إظهار التزامنا بالمساءلة تجاه الشركاء المحليين، والمجتمعات، والأشخاص الذين نخدمهم يُعدّ أمرًا جوهريًا في عملنا الإنساني.

ويجب ضمان تقديم استجابات إنسانية تتسم بالشفافية، والاستجابة الفاعلة، والكفاءة العالية.

كما ينبغي التأكد من أن الخدمات التي تتمحور حول الإنسان متاحة بشكل آمن، وفي بيئات خالية من الإكراه، والتمييز، والوصم، بما يصون الكرامة ويُعزز العدالة والشمول.

السياسات والإصلاح

ينبغي دعم السياسات والإصلاحات التي تُمكّن الجمعيات الأعضاء (MAs) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) من المناصرة الفعالة من أجل تعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ضمن الاستجابات الإنسانية.

ويتطلب ذلك الالتزام بإطار سياساتي يدعم العمل الحقوقي، ويوفّر بيئة مواتية لمشاركة هذه الجهات في صياغة وتنفيذ تدخلات تُعزز الكرامة والعدالة في أوقات الأزمات.

لتطوير هذه الوثيقة ، تمت مراجعة سياسات FCDO و GAC و DFAT بالإضافة إلى OXFAM و CARE ومبادئ الشبكة الإنسانية النسوية

1 التداعيات الإنسانية لرد الفعل العنيف على الحقوق | ODI: فكر في التغيير

2 العنف الجنسي في زمن الحرب "سلاح" وتراجع قضية السلام | أخبار الأمم المتحدة